

الدولة الوطنية في العالم العربي: المقومات ومقتضيات الإصلاح (حالة الجزائر)

د. عبد السلام فيلالي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

منذ أربع سنوات والعالم العربي يمر بأزمة متعددة الجوانب. وهذه الأزمة تشير في جوهرها إلى عدم أداء وظيفي يمس مؤسسة المؤسسات، وهي الدولة. إن هذا يحيل إلى مسألة الدولة الوطنية التي عرفها العالم العربي، هوية ومبادئ، من حيث أنها النموذج التنظيمي الحديث الذي ينغلق على تنوع اجتماعي وإثني ومذهبي. وهو ما يعني ضرورة توفر شروط بنيوية أساسية في بناء مركز سياسي سمته التوافق والديمقراطية. وفي تناولنا لحالة الجزائر سنسعى إلى تبيان الأساس الذي قامت عليه الدولة الجزائرية، وإلى تناول التحديات التي تواجهها بتبني إصلاح متعدد المستويات.

الكلمات المفتاحية: دولة، دولة وطنية، مركز سياسي، شعبية، إصلاح.

**Question de l'Etat national dans le monde Arabe:
Les composants et les exigences de la réforme (Cas de l'Algérie)**

Résumé

Depuis quatre ans, le monde arabe traverse une crise multiforme, elle est essentiellement un signe de manque de performance fonctionnelle qui caractérise le fondateur des institutions, à savoir l'Etat. Cela nous mène à cerner la problématique de l'Etat national avec ses références identitaires et constructives en tant que modèle d'organisation qui se manifeste à travers sa diversité sociale, ethnique et doctrinale. Ses variétés analytiques sont les conditions structurelles et fondamentales pour l'édifice d'un centre politique avec comme norme l'entente et la démocratie. En prenant le cas de l'Algérie, nous allons essayer d'analyser les fondements de l'Etat algérien, et les défis que devra affronter en l'adoptant une réforme à plusieurs niveaux.

Mots-clés: Etat, Etat national, centre politique, populisme, réforme.

**The national state in the Arab world:
Constituents and the requirements of the reform(Case of Algeria)**

Abstract

Four years ago, the Arab world is going through a multifaceted crisis. This crisis was, essentially, a sign of lack of functional performance that characterizes the founder of institutions, which is the State. For this reason, we always refer to the issue of the national State known in the Arab world, including identity and constructions, as an organizational model containing a social, ethnic and sectarian diversity. This imposes structural conditions essential in building a political center, characterized by compatibility and democracy. In Dealing with Algeria as a case, we will seek to demonstrate the foundation of the Algerian State.

Key words: State, national state, political centre, populism, reform.

مقدمة

إن المتتبع لما يجري في العالم العربي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية، وقبل الخروج بأي استنتاجات تتعلق بحالة عدم الاستقرار السياسي-الأمني، تعرّضه مجموعة من الإشكاليات حول هوية البنى الاجتماعية-الثقافية التي يتأسس عليها الإطار المؤسساتي العام، المتمثل في الدولة. وهذا من خلال طرح سؤال أساسي يربط بين متغيرات عدم الاستقرار وهذه البنى، كعلاقة سببية. وهذا النوع من الأسئلة من حيث طرحه بجلاء هو في جوهره يحيل إلى سبب فشل الدولة الوطنية في تحديد وتوثيق أسس مؤسساتها بشكل يمكنها من تقادي حالة الفوضى والتفكك كما نراه يحدث حالياً في بعض الدول العربية.

إن أي نقاش علمي - سياسي في هذا الشأن هو اتجاه نحو دراسة تطور الدولة الوطنية، في نشوئها ووظيفتها وبنائها مؤسسات سياسية، أي مسألة تكوين هذه الدول في ظل شيوع أفكار عامة مثالية حول الأمة والاستعمار والاستقلال وبناء نموذج سياسي يستجيب لتطلعات المكونات الاجتماعية داخلها، منذ بداية تشكل العلاقات الدولية الحديثة على أساس ما فرضته الدول القومية الأوروبية القوية من هيمنة شاملة: استعمارية.

ونحن نرى في هذا المقام أن تناول حالة الجزائر يقدم مدونة معطيات كفيّة بفهم المجرى العام لهذا التطور وما آل إليه منذ الاستقلال ولغاية الوقت الراهن، لأننا أمام تجربة كشفت عن حركية/جدلية بين مروحة مفاهيم تبدأ من السيادة وتنتهي عند الديمقراطية. ويمكننا تحديد أفق هذا التناول من خلال التحديات التي تواجه الدولة الوطنية عبر مستويين:

الأول: من حيث أن الدولة الوطنية هي أحد مخارج النظام الدولي الحديث الذي قام على مبدأ سيادة الدولة القومية، ونظراً لبنيتها السياسية فهي مطالبة بتقديم ما يمكن اعتباره مبرر بقاء، بواسطة خلق توافق شامل بين مختلف المكونات الاجتماعية الموجودة والتي ستظل تطالب بلعب دور يكفل لها تحقيق رضا ومشاركة سياسية، بمعنى حياة سياسية ديمقراطية.

الثاني: ما تواجهه من مزاحمة على صعيد النموذج تبعا لما يقدم على أساس أنه الدولة الإسلامية. فلقد بينت الأحداث أن أهم سؤال-على هذا الصعيد- يدور حول شرعية الوجود خاصة بعد الأزمة العميقة التي عرفها المشروع القومي بعد نكسة 1967.

إن هذه التحديات هي بمثابة رهان إثبات الوجود، ومن ثم يكون السعي إلى تقديم مشروع مجتمعي يقوم على الشرعية والديمقراطية والحداثة. مجتمع تظل مبادئه تتجاذبها قوتان رئيسيتان، الأولى تدفع نحو إقامة نموذج دولة وطنية (غربي)، والثانية وعبر محاولة إحياء تراث، أصولية ومحافظ، إطارها ما أطلق عليه "الدولة الإسلامية" تبعا لما تم تقديمه منذ مشروع "العروى الوثقى".

1- الدولة: بناء مركز سياسي:

بداءة وقبل الدخول في مسألة تعريف الدولة وخصائصها المؤسسية من المهم توضيح نقطة أساسية، وهي أن تشكل مفهوم الدولة يرتبط بما أسماه إيزنستاد Eisenstadt.s.n تشكل المركز. إن الربط بين السياسي بما هو مركز تأقطب والاجتماعي، ينبني على رؤية مفادها أن المالكين للسلطة السياسية يتجهون إلى محاولة احتكار وتنظيم المركز الذي يتضمن روابط مختلفة والذي يكون من عمل النخب المؤثرة في الأطراف أي في الجماعات والفئات

- الواسعة⁽¹⁾. والمعنى هنا يحيل إلى مسألة الهيمنة التي تتيحها لقوى اجتماعية في سبيل بسط النفوذ وتحقيق المصالح الخاصة وما يستتبع ذلك من رهانات تتعلق بالإيديولوجية والقيم الاجتماعية.
- لقد برز مفهوم الدولة عند اليونان كتعيين للبعد الجماعي لنشاط الفرد - "المواطن" قصد تحقيق المنفعة المشتركة وضمان الاستقرار والحماية داخل "دولة-المدينة"، وهو سوف يترسخ كوظائف مع بروز الدولة القومية والتي حدد لها أنتوني غيدنز A.Giddens ثلاث وظائف هي:
- إنشاء بيروقراطية دولة قادرة على التدخل في الإنماء الاقتصادي.
 - ممارسة الرقابة على الأخلاق والعادات والمشاعر.
 - شن الحرب بهدف تكوين مساحة قومية أو الدفاع عن النفس⁽²⁾.

1-1- مفهوم الدولة:

تمثل الدولة من وجهة نظر الفلاسفة خلاصة التاريخ كله، وفيها تتجمع ينابيع كل السلطات⁽³⁾. وهي في ذاتها من منظور عقلاني-مثالي، كما يقرر هيغل، تنقسم إلى دائرتين: الأسرة والمجتمع المدني، حيث يكون لكل دائرة قانون خاص يجسد في نفس الوقت روح الدولة العام⁽⁴⁾. ويدعم كارل ماركس تحديد مفهوم الدولة، من أنها ترتكز من جهة على وشائج القرابة ومن جهة ثانية على علاقات الإنتاج⁽⁵⁾، وذلك في اعتباره أن الملكية هي أصل الدولة.

لقد جمعنا هذين التعريفين المتباينين لكي نتوجه رأساً إلى توضيح أمر مركزي في رسم تطور الدولة تاريخياً، الذي تأسس على وظيفة دولة-المدينة بالنسبة للمواطنين الأثنيين وثم ما تشكل مؤسسة لهذه الوظيفة مع ظهور الدولة القومية التي سـ: "تغزو النمط الطبيعي والأمثل للمجتمع المدني. أي تعزز سلطتها و تحمي مصالحها، وأن يعمل الحاكم والمحكوم بانسجام من أجل الصالح القومي العام مهما كان نوع الدستور المعقود بينهما"⁽⁶⁾. مع تأكيد انتقال أنماط السلطة من الطبقة الأرستقراطية إلى الطبقة البرجوازية، كدلالة على القطيعة بين النظام القديم والنظام الجديد، وبداية تكريس دور الطبقة الوسطى ومشاركة الفئات الشعبية في تسيير الشؤون المحلية⁽⁷⁾.

يتوسع الأداء الوظيفي للدولة ليرتبط بشكل عام، كما يذهب ماكس فيبر، بـ "الاستعمال الشرعي للعنف المادي داخل تراب محدد"⁽⁸⁾. ويد: "إدارة الأشياء" والاستجابة لحاجات الحياة وحماية الحرية الاجتماعية بمعنى حرية "تطور القوى الإنتاجية للمجتمع"⁽⁹⁾، كما تذهب حنة أرندت H.Arendt. وتلك مقتضيات النزعة البيروقراطية-العقلانية في التسيير، تسيير الشأن العام.

وفي تساؤله حول الجدوى، ينظر أنتوني نيجري A.Negri إلى الدولة من حيث سعيها دائماً إلى توطيد مركزيتها السياسية القائمة على النزعة اليعقوبية لدراء الفوضى، من حيث أن غاية الدولة (الديمقراطية) هي الحرص على تأكيد المشروعية *légitimité* الدستورية، رأسمالية كانت أم اشتراكية.

إن مسألة تعريف الدولة في علاقتها بالأداء الوظيفي ترتبط جوهرياً بالرهانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتجم عن طموح مختلف القوى الاجتماعية، والتي تكون بمثابة دينامو محرك يحدد النسق التطوري لوظيفتها وما تستقر عليه من التوازنات التي يقررها الصراع في مفهومه العام.

1-2- مرتكزات الدولة الوطنية في العالم الثالث: تلك هي المميزات المؤسسية للدولة على وجه عام، فماذا تكشف عنه الممارسة السياسية في العالم الثالث؟. دولة ظلت تسيير وفق النمط التقليدي لما قبل المدينة الصناعية القائم

على الزعامة الفردية، والتي تقوم على مميزات تنظيمية، كما عددها جيديون سيوبرغ gideon sjoberg أثناء دراسته للتنظيم السياسي:

- وظائف النظام العام تمارسها جماعات القرابة .
- غياب مشروعية سياسية متميزة عن باقي صيغ الشرعية.
- ضعف مشاركة السكان في المسارات السياسية.
- هيمنة المعايير الخصوصية في كل شكل للمشروع الجماعي.
- ضعف التمييز بين ممارسة السلطة السياسية وإدارة الثروات⁽¹⁰⁾.

وتبعا لهذا التحليل، ننتقل إلى تناول بعض الأطروحات في هذا الشأن كما عرضها سعد الدين إبراهيم في كتابه "المجتمع والدولة في الوطن العربي" حول مفهوم وبنية الدولة في دول العالم الثالث. ونحن نفهم أن الأمر يتعلق باستيراد نموذج "الدولة" الغربية المطلوب منه تأدية مجموع الوظائف المنوطة به وفق ما أتاحة التطور التاريخي لها في الدول الأوروبية، ولكن هذه الوظائف تظل متصلة اتصالا وثيقا ببنية المجتمع الصناعي. ولهذا يتعين على المجتمعات العالم. ثالثة المستوردة للنموذج الغربي أن تتعامل بطريقة ابتكاره لتكييفه مع منظومة القيم وطبيعة بناء الطبقات الاجتماعية فيها، لكي يستطيع القيام بهذه الوظائف.

حسب حمزة علوي (المفكر الأسوي)، إن "الدولة" جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث عن طريق الاستعمار. ولهذا يقر بوجود مشكلة رئيسية، وذلك أن الدولة لم تتأسس في هذه المجتمعات عن طريق برجوازية وطنية محلية (كما حدث في أوروبا)، وإنما عن طريق برجوازية استعمارية أجنبية، فالأجهزة التي خلقتها هذه الأخيرة، كانت أساسا أجهزة بيروقراطية مدنية-عسكرية مضخمة لخدمة أغراض الاستعمار، وبالتالي لا علاقة لها بمصالح الجماعات الوطنية المحلية. فلما جاء "الاستقلال" ورثت النخبة الوطنية هذه الأجهزة، التي سرعان ما أصبحت هي نفسها أوليغاركية بيروقراطية عسكرية، وهذا أدى إلى خلق قوى جديدة داخل المجتمع تشرف على إعادة توزيع السلطة والثروة. وهو لذلك يحكم على هذه المحاولات بالتعثر أو بالفشل⁽¹¹⁾.

أما علي كازانجيل (عالم الاجتماع التركي)، فيتساءل عن السبب الذي يجعل التكوينات غير الأوروبية التي لا تمر بظروف تاريخية مماثلة للمجتمعات الأوروبية، تسعى لخلق الدولة الحديثة بدلا من أن تبحث عن أنماط أخرى للدولة مستوحاة من خبرتها التاريخية الخاصة؟⁽¹²⁾. وفي إجابته يرجع هذا التعثر إلى أسباب إضافية، والتي تتمثل في الاعتبار الثقافية ومجموعة القيم المستمدة من الأديان العضوية كالإسلام والهندوكية، والتي تؤكد على معاني التكافل والتضامن الاجتماعي، بدلا من الفردية.

وأما علي مزروعي (عالم السياسة الكيني)، فيخلص إلى أن هناك معضلة بنائية داخلية - خارجية، فمن ناحية قد فرض الاستعمار الغربي، قبل أن يرحل عسكريا، مفهوم "الدولة" القومية على شعوب إفريقيا وقبائلها، ومنحت هذه "الدول" "الاستقلال" و"السيادة"، ولكن من ناحية أخرى، لا يسمح لها النظام الرأسمالي العالمي بأن تمارس حقيقة الاستقلال والسيادة⁽¹³⁾.

ويسير وضاح شرارة في هذا الاتجاه، من حيث تأكيد حتمية تحول الدول إلى جهاز تسلطي، فيعتبر أن الدولة هي في الواقع ضد المجتمع لأنها تفرغه من مضمونه الاجتماعي ثم تسيطر على كل ثناياه وأحائه، فهي تعيد صياغته على النحو الذي يناسبها هي⁽¹⁴⁾، وهو ما يعني أنها جوهرها ذات مضمون مصطنع ومفروض.

وأما سمير أمين فيشير إلى مسألة تطور المنطقة العربية وأنماط العيش التي ميزتها، من حيث أن العامل الثقافي-اللغوي-الديني الذي بدأ بالإسلام، قد خلق وحدة حضارية بين شعوب بلورت على مدى قرون (من القرن السابع إلى القرن العاشر) نواة ما نسميه اليوم الأمة العربية⁽¹⁵⁾.

عبر هذه الأطروحات يخلص سعد الدين إبراهيم إلى تقرير حقيقة وجود "سلطة سياسية في هذا الإقليم أو ذاك، في هذه الحقبة أو تلك، ولكن السلطة لم ترق إلى بناء "دولة"، حيث لم يوجد مجتمع وطني أو قومي بالمعنى المدني للكلمة"⁽¹⁶⁾. لذلك فإن "الدولة" بنية سابقة في تطورها لحاجات هذه المجتمعات التي ظهرت فيها.

وكما نلاحظ فإن هذا الأخير لا يقيم أي ربط بين نموذج الدولة الغربي وبين نماذج "السلطة السياسية"، التي عرفت على الأقل المنطقة التي ننتمي إليها حضارياً (العالم العربي-الإسلامي)، وهو ما سنجد تفسيراً له عند عبد الله العروي الذي يقول: "ليست الدولة الحديثة في البلاد العربية الإسلامية نسخة باهتة للدولة السلطانية (...). إنما هي نتيجة عمليتين مزدوجتين: عملية التطور الطبيعي الذي أوردتها كثيراً من الأفكار والأنظمة وأنماط السلوك التقليدية، وعملية إصلاح غيرت شيئاً من التراتيب الإدارية العليا واستعارت من الخارج وسائل مستحدثة للنقل والاتصال بهدف تطوير الزراعة والتجارة"⁽¹⁷⁾.

وعليه نصل ومن خلال هذه الأطروحات إلى اعتبار بنية الدولة في العالم الثالث عموماً وفي العربي-الإسلامي خصوصاً، أنها كما يقول محمد حربي: "انطبعت بسمات ناجمة عن الانتماء العالم الإسلامي من النمط القبلي أو الطائفي، القائم على لامركزية معقدة تسمح بالتعايش بين سلطة مركزية وبعض بؤر السلطة (الطوائف والقبائل والجماعات) التي تحكم نفسها بنفسها" (محمد حربي)، وهذا ما يحيلنا إلى المنظومة الرمزية التي حكمت حياة هذه المجتمعات. ومن ثم نقول إن هذه الدولة هي دولة ذات خصوصية، لأنها نتاج محاولة استيعاب وانغلاق نموذج "الدولة" الغربي للواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في هذه المجتمعات.

1-3- الدولة في مواجهة الأمة:

إن تناول نشوء وتطور مفهوم الدولة داخل الخطاب السياسي الوطني من خلال نموذج الدولة الوطنية الجزائرية، ينطلق من تسجيل ملاحظة أساسية، وهو أنه لم يتجذر في المخيال الجماعي في ارتباطه بفكرة الأمة إنما على أساس مقابلة بين القاهر والمقهور، أي الفرنسي الغالب والجزائري المغلوب. لقد تحددت العلاقة أولاً ليس على مستوى النسق القيمي إنما على مستوى سيطرة الآخر الذي كان ينبغي، أولاً وقبل كل شيء، التخلص منها من أجل إثبات الذات ومن ثم بناء الدولة، كما يكشف عن هذا برنامج نجم شمال أفريقيا (تأسس سنة 1926). لم يكن يعني هذا الهدف إغفال مطالب الهوية، إنما كان يندرج ضمن مسار التخلص من النظام الاستعماري أولاً، ثم "تشكيل جيش وطني وحكومة وطنية ثورية ومجلس تأسيسي ينتخب عبر الاقتراع العام لجميع سكان الجزائر، وتكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية". إن السؤال حول سلم الأولويات في ما يتعلق بتشكيل خطاب الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية كان يتمرجع حول وجود كيائين اجتماعيين-سياسيين برزا بعد الحرب العالمية الأولى:

- الأول: وطني رافض كلياً للوضع الكولونيالي، متمثل في "حركة الشبان الجزائريين" وزعيمها "الأمير خالد" والتي تشكلت حول حلقة ثقافية وصحيفة "الحق"⁽¹⁸⁾، وقد صيغت من خلالها مطالب المساواة ونيل الحقوق المدنية.

- الثاني، يتمثل في فئة المعلمين من الأهالي والمنتخبين الذين أراود قطف ثمار إخلاصهم لفرنسا، فقد كانوا يتطلعون إلى أن يكونوا الناطقين باسم مواطنيهم، يدافعون على سياسية الاندماج الشامل من خلال المطالبة

بالتجنيس كوسيلة وحيدة للنهوض. وبصفة عامة فإن هدفهم الأكبر كان السعي إلى تكوين شعب إسلامي فرنسي هويته هي الثقافة فرنسية⁽¹⁹⁾.

تُبرز قضية اللغة كأساس التمايز بين القوتين، ولذلك يبرز الصراع بين ثقافتين، واحدة تعتمد على اللغة الفرنسية والثانية على اللغة العربية. ولم يكن الدين عامل اختلاف بينهما من حيث أن النخب القديمة التي استقطبها الاستعمار كوسيلة لحكم "الأهالي" ظلت مرتبطة بجماعة محظية هي "فئة المرابطين" على حساب نخب تقليدية أخرى (الأجواد والأشراف). وعليه برز خطاب التحرر وتشكل الهوية كرد فعل على الهيمنة الأجنبية ذات الطابع الشمولي، تجلّى في ابتعاد الشعب عن النخب الجديدة التي تسعى إلى الفرنسية.

تلك هي بدايات تشكل الوعي الوطني الداعي إلى بناء دولة جزائرية مستقلة، وهو المسار الذي سيكون بمثابة مناهج عام ستسير على هديه الحركة الوطنية الجزائرية، مثلما سيتجلّى مع نضال حزب الشعب الجزائري-حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

يذهب علال الفاسي إلى اعتبار حدود الأمة أشمل من حدود الدولة فيقول: "الأمة الإسلامية أمة واحدة حدودها هي دار الإسلام (...). الأمة الإسلامية تكون وحدة سياسية، دون اعتبار للحدود الجغرافية"⁽²⁰⁾. وذلك من حيث أن الإسلام دين ودولة. كان هذا جوهر خطاب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي تربط الوطن الجزائري بعناصر الهوية وبالعالم الإسلامي كما هو متجذر في الخطاب الأصولي الذي يطمح إلى إحياء مؤسسة الخلافة، والتي ينبغي أن تقوم على وجود نصب الإمام ويكون منهاجها كدولة مبادئ الإسلام وقواعده وخصائصه، وأولها الشورى متمثلة في دستور يقوم على القرآن والسنة والإجماع.

وعند العنصر الأول الذي يتأسس عليه مفهوم الأمة، تبرز النزعة الشعبوية كدافع قوي للوطنية الجزائرية، وهي تتحدد بناء على علاقة القهر بين المستعمر والمستعمر والتي يجب أن تتحول إلى ثورة شعبية لأجل التحرر وبناء الدولة المستقلة. إن الشعب هو محور الخطاب الوطني، وفي الإجمال تتجلّى مظاهر التيار الشعبي داخل الحركة الوطنية الجزائرية كما حددها محمد حربي في:

- أن الثورة تستند إلى العامة من الشعب.

- العفوية في معالجة المشاكل بحسب ظهورها.

- العروبة والإسلام.

- تقديس الشعب، فالشعب لا يخطئ بل المسيرون⁽²¹⁾.

ومفهوم الشعب يحيل بالضرورة إلى الفئات الشعبية المسحوقة وتحديدا الفلاحين كما سيتم التركيز عليه فيما بعد. إن هذا النهج ستركسه حرب التحرير الجزائرية عبر بيان أول نوفمبر 1954، حين يوجه نداءه إلى "الشعب الجزائري"، ففي ديباجته يدعو إلى "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية".

لا تحمل عبارة الشعب في بيان أول نوفمبر مدلولاً إيديولوجياً، والأمر سيبقى على هذه الصفة إلى غاية اجتماع "مجلس الوطني الثورة الجزائرية" المنعقد في طرابلس في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، والذي بتأثير كل من "عمر أوزقان" و"فرانز فانون" قرر أن تكون الدولة الجزائرية ديمقراطية واجتماعية، بحيث تكون طبقة الفلاحين هي القوة المحركة للثورة، في إطار الاشتراكية. من هنا فصاعداً وبدفع من

جماعة "هيئة الأركان العامة" القوية، سيتمحور المشروع السياسي لجهة التحرير الوطني حول مفهوم "الثورة الشعبية"، بمحديها المركزيين المتمثلين في الشعبوية والاشتراكية.

2- بناء الدولة الوطنية في الجزائر:

من خلال هذه المقاربات المختلفة لمفهوم الدولة في العالم الثالث وكيفية تبلورها في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية، يتعين على الباحث أن يبادر إلى طرح سؤال مهم حول وجود خصوصيات تميز كل دولة، حيث إن كل بنية هي نتاج عناصر متفردة تتعلق بالعالم الاجتماعي الذي ظهرت فيه. وسوف نتأكد هذه الخصوصية من خلال تناول ميلاد وخصائص الدولة الجزائرية. ويرتبط هذا بمسار الحرب التحريرية التي خاضتها جبهة التحرير الوطني خلال الفترة الممتدة من أول نوفمبر 1954 إلى غاية 5 جويلية 1962، أي تاريخ الإعلان عن الاستقلال عن فرنسا بعد استعمار دام قرابة 132 سنة. هذا مع التأكيد على الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والتي تميزت بنشاط مكثف قامت به مختلف الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية من خلال ما يعرف بالحركة الوطنية الجزائرية التي كرس حالة من الوجدان الوطني المشترك تجلت على وجه الخصوص في مظاهرات الثامن ماي 1945.

وبالنسبة لتكون الدولة الجزائرية، يحيل الأمر إلى الرجوع إلى عوامل مفسرة في قيامها، وأول هذه العوامل هو وجود "ثقافة إدارية" لدى أقلية برجوازية-بيروقراطية متفرنسة محتكة بالإدارة الفرنسية. وثاني هذه العوامل هو مشروع جبهة التحرير الوطني كما قدم في بيان أول نوفمبر 1954، والذي أراد التأسيس لـ: "الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"، عبر "احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني".

هذا عن العوامل، وكان الاستقلال هو لحظة ميلاد الدولة الجزائرية بعد صدور نتائج استفتاء تقرير المصير الذي جرى في الفاتح من شهر جويلية 1962، والذي على إثره تم انتخاب المجلس التأسيسي في 20 سبتمبر 1962، ثم جاء الإعلان عن قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وانتخاب أحمد بن بلة رئيسا للدولة. ولا بد من الإشارة إلى الدور الذي لعبته "هيئة الأركان العامة" التي كانت تشرف على جيش الحدود في تكريس صعود أحمد بن بلة رئيسا للجزائر وما ترتب عن ذلك من تشكل هوية للنظام السياسي الذي تم بناؤه. لقد كان هدف النخبة المولدة لهذا النظام، يتجه في سماته العامة نحو تعزيز الاستقلال وبالتالي السيادة الوطنية أولا بالنسبة للقوة المستعمرة سابقا كعاكسة لما تم الاتفاق عليه في "اتفاقية إيفيان"، وثانيا فرض هيمنتها وتحكمها بالنسبة لخصومها، بواسطة جهاز الدولة تحت عناوين الوطنية وسيادة الشعب.

نستطيع القول إن المرحلة التي تلت الاستقلال مباشرة، هي مرحلة انتقالية بامتياز بالنظر إلى التركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي خلفها الاستعمار. وما يهمننا في تحليلها هنا هو تحديد طبيعة القوى الاجتماعية التي سوف تلعب دورا فاعلا في تحديد مسار وتطور النظام السياسي. وأهم سمة هي تبني الإيديولوجية الاشتراكية ونظام الحزب الواحد، كما أكدت عليه وثيقة مؤتمر طرابلس 1962، ثم ميثاق الجزائر 1964.

إن أهم ما يميز هذه الفترة الانتقالية (نشير إلى الفترة 1962-1965) هو صعود اجتماعي لبرجوازية صغيرة جديدة تشكل قوة اجتماعية جد مهمة "غير فاعلة، لأنها غير موحدة وغير متجانسة وعاجزة عن تعويض دور

البرجوازية"⁽²²⁾، ومرد هذا العجز راجع إلى انعدام خبرة تاريخية وغياب الروابط فيما بينها، وهو الأمر الذي يؤكد ك.س.ناير حيث يقول: "إنه بين سنوات 1962 و1965، كان هناك فعلا هيمنة اجتماعية للبرجوازية الصغيرة الخاصة *privée* داخل المجتمع البيروقراطي داخل الحزب والدولة والجيش، ولكن الأمر لا يعني وجود مجموعة مسيرة متجانسة تدافع عن مصالح طبقة محددة"⁽²³⁾.

وعن البرجوازية سواء الصناعية أو التجارية أو العقارية، فلم يكن عددها يتجاوز خمسة آلاف شخص⁽²⁴⁾، ووجدت نفسها محاصرة عمليا من قبل مولدي النظام السياسي الجديد إيديولوجيا بالأساس، عندما وصفت بالإقطاعية وعدم مشاركتها بشكل فاعل ومؤثر في الثورة كما تمت الإشارة إلى ذلك في ميثاق طرابلس. ولذلك لم تجد لها مكانا في الدولة الجزائرية الوليدة، وسوف يتم مضايقتها بشكل أعنف خلال سنوات الاشتراكية "اليسارية" مع بداية السبعينيات.

إن هذه المداخل في إعادة بناء بيروقراطية الدولة (بما فيها الحزب)، سوف يتم تفعيلها عبر هيمنة الفئة المسيطرة على مقاليد الحكم، والتي أداها البوليس والعسكر بما هو النواة الصلبة (تقوم على القوى الشعبية الريفية بالخصوص أو "من الضواحي المتواضعة أو الفقيرة"⁽²⁵⁾، و"الذين يعتززون بهذا الانتماء ويريدون البقاء فيه"⁽²⁶⁾). وسوف تتشكل في "شكل جماعات ضاغطة وتحالفات عائلية متغلغلة في مختلف دواليب السلطة"⁽²⁷⁾، وهي ستأخذ شكلا تراتبيا. لقد اعتبرت هذه الفئة كـ "سلطة فعلية" منتظمة في دائرة مغلقة، حيث النواة الصلبة مكونة من الفريق القديم الملفت حول هواري بومدين منذ مرحلة تأسيس هيئة الأركان العامة، ثم انضم إلى هذا الفريق البارونات الذين شكلوا مركز السلطة السياسية"⁽²⁸⁾.

عبر هذه **التفجئة القائمة على تعيين من يسيطر وعبر تأكيد هرمية وسائل الاستقطاب وتأكيد الولاء**، تتحدد ملامح النظام الاجتماعي الجديد. إنها بداية تشكل نظام سياسي بعدما تم التأكيد على المشروعية الثورية، وبعدما تم الحسم في الخيارات الإيديولوجية، ومن هنا يولد تفكير جديد عموده الفقري بناء الدولة الثورية التي لا تهان مع الاستعمار الجديد. لقد تم وضع عناوين جديدة لهذا النظام، عندما تم بناء القطيعة مع النظام الاستعماري من خلال الاتجاه إلى تجاوز "اتفاقيات إيفيان"، ثم الانطلاق في عملية تنمية اقتصادية لتجاوز مخلفات الحرب.

1-2- الدولة الوطنية في الجزائر: 1965-1979:

لم تكن موجهاً الفعل التحكيمي واضحة لدى "جماعة وجدة" التي أزاحت الرئيس أحمد بن بلة، لقد كان الهدف هو التخلص منه لدفع الخطر المحدق، ثم كان السعي إلى تبرير الانقلاب لأجل بناء شرعية بدت صعب المنال. وعموما فقد تحرك هذا الفريق وفق قنوات فردية ولكن ضمن المسار الذي سطر من قبل خلال المواجهة مع الحكومة المؤقتة. لقد كانت عملية الولادة غير مكتملة الأبعاد نظرا للطابع الهجين للتحالف القائم بين جماعة "هيئة الأركان العامة-جماعة وجدة" (برئاسة العقيد هواري بومدين) المتحالفة مع الرئيس أحمد بن بلة، وهذا نظرا لحالة التجاذب المستمرة بينهما، والتي وصلت إلى حالة الصدام العلني خاصة مع تصميم الرئيس على الإمساك بمزيد من الصلاحيات ومحاولة إضعاف وزير دفاعه هواري بومدين. وهو ما أدى إلى القيام بتتحيّة الرئيس عبر انقلاب عسكري عرف فيما بعد بالتصحيح الثوري.. أو حركة 19 جوان 1965. ومن ثم لم يبرز أي تغيير فيما يتعلق بالخيارات السياسية والاقتصادية للنظام السياسي الجديد، حيث يشير بيان 19 جوان 1965 إلى الاتجاه إلى بناء: "دولة ديمقراطية جدية تسيرها قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بحكومات

والأفراد". وكان التأكيد- كل التأكيد- على إعادة هيكلة الدولة ومعها المجتمع من أجل بناء نموذج دولة جد مركزي ينبني على مبادئ التنظيم الاشتراكي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتكون، الدولة هذه، أداة الجماهير الشعبية التي تضمن لها تحقيق مطامحها⁽²⁹⁾.

كان النظام السياسي، الذي كرس فعليا بعد "التصحيح الثوري" نظريا، يتحرك باسم الشعب بل قل إن كل طموحه يتلخص في خدمة الجماهير وخاصة منها الكادحة، أي العمال والفلاحين. ولكننا لا نراه يعتمد عليها ولا يعود إليها في تبني خيارات وسياسات معينة، حين يتحدث عن الديمقراطية ودعمها، فهو يستأثر بجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية باسم حزب واحد هو حزب جبهة التحرير الوطني. وتوقف الأمر على تنظيم انتخابات بلدية فقط سنة 1967 وأما البرلمان فلم يعد بعثه إلا سنة 1977. ونراه يتجه إلى التركيز على التنمية كي يكرس شرعيته، وسوف تكون مرحلة ما بعد التأميمات مفصلية في هذا المسعى، حيث أنه يحدد الدولة كفاعل أساسي في التنمية من خلال الاستناد إلى عملية تصنيع واسعة. ومن ثم دعم حضوره السياسي والاجتماعي والثقافي داخل المجتمع⁽³⁰⁾. لقد كان الهدف شاملا ويتمثل في:

- إعادة هيكلة المجتمع الجزائري من خلال عمل ثوري مثلث الأبعاد: اقتصاديا وزراعيا وثقافيا، ولهذا الغرض وضعت مخططات تنموية نفذت على ثلاث مراحل هي: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، ثم المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

- التخلص من الإرث الاستعماري وحل المشكلات الكبرى السوسيو-اقتصادية للسكان قبل نفاذ البترول والغاز والاحتياطات المنجمية⁽³¹⁾.

- بناء جهاز أمني- إداري يبعد الحزب في الحكم وتحويله إلى جهاز مواز بدون سلطة⁽³²⁾.

- إيلاء السياسة الخارجية أهمية كبيرة عبر موقعة الجزائر ضمن خط عالم - ثالثي يسعى إلى إعادة النظر في النظام الدولي عبر ما أطلق عليه الرئيس هواري بومدين "النظام الدولي الجديد"، بالكفاح من أجل التحرر الوطني ضد الكولونيالية الاقتصادية حسب فرانسيس جانسون F.Jeanson⁽³³⁾.

- ثم كان الهدف المتعلق بالقيادة العليا داخل النظام السياسي ممثلا في مجلس الثورة، عندما تم السعي إلى توزيع وصياغة العلاقات في داخله سواء عبر إبعاد أو انسحاب الكثير من أعضائها.

لقد كان طموح النظام السياسي لما بعد جوان 1965 شاملا حين قرر إعادة هيكلة المجتمع الجزائري عبر مشروع التنمية وبناء مؤسسات الدولة. ولكن هذا المسعى سيعرف نهايته بعد موت زعيمه هواري بومدين. إلا أننا نؤكد على خاصية مهمة في مشروع الدولة الذي أريد بناءه، وهو النجاح في تجسيد شرعية قائمة على تحقيق السيادة الوطنية والتنمية شاملة.

2-2- انحسار حضور الدولة، الدخول في أزمة:

بدأت مرحلة ما بعد هواري بومدين عبر سؤال يتضمن كثيرا من القلق: ماذا بعد رحيل الرجل الذي كان يشرف على كل شيء، هل من خلال إعادة النظر في النموذج الدولي في أبعاده الشاملة أم يكون بإحداث تغيير جزئي مرحلي.

لقد تم اختيار الشاذلي بن جديد، وهو عقيد من الجيش وعضو في مجلس الثورة لكي يكون خليفة للرئيس الراحل، كان رجلا مغمورا عند العامة لا يعرفه إلا المقربون منه. وكان اختياره من قبل الجيش تأكيدا للهيمنة على

السياسي وقدرة على التحكم في الرئيس الجديد. ولكن الأمور سارت في الاتجاه الذي لم يكن يوحي بقدرة معارضيه على منازعة الرئيس عندما أحاط نفسه بشخصيات جد مقربة له وتعمل لصالحه مع منحها هامش كامل لحرية الحركة، انطلاقاً من طريقته في إدارة الأمور. فقد عرف عن الشاذلي بن جديد-كما سجل عنه في الناحية العسكرية الثانية-من إنابة أمور التسيير إلى مقربه.

تزامنت هذه المرحلة مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 و ثم تفجر حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق سنة 1980، كان هذان العاملان سببا في ارتفاع مذهب لأسعار النفط ما أدى إلى زيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة. فكان هذا مشجعا على الاتجاه إلى الإنفاق السخي ولكن ليس لجهة الاستثمارات كما كان الشأن في السبعينيات، إنما نحو إطلاق برنامج للقضاء على الندرة PAM. وفي هذه الحمأة تم تبني شعار "من أجل حياة أفضل" خلال عقد مؤتمر الحزب سنة 1982، فتم اللجوء إلى الاستيراد الواسع للسلع الاستهلاكية الكمالية ورفع القيود على الزيارات السياحية إلى خارج البلاد، لأجل "إسعاد" الفرد الجزائري.

وكان أهم ما يميز سياسة التغيير والإصلاح التي شرع في تنفيذها هو ما تعلق بالشق الاقتصادي من خلال الخطة الخماسية (1980-1984) عبر ما عرف بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، التي من خلال تفكيكها إلى عدة شركات تحت حجة البحث عن الفاعلية والحد من ثقلها البيروقراطي، وأيضا فرملة الاستثمارات الكبيرة التي كانت تستفيد منها الصناعة.

أما على الصعيد السياسي فقد ظل الأمر يراوح مكانه من حيث الاعتماد على نظام الحزب الواحد وتركز جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية. وفي سنة 1982 بدأت رياح التغيير تهب محركا سكون النظام السياسي من خلال حدثين بارزين، الأول يتمثل في أحداث ما عرف بـ"الربيع الأمازيغي". والثاني من خلال ما حدث في الحي الجامعي "بن عكنون" وبروز الإسلاميين كفاعل جديد جد مؤثر على الساحة السياسية متأثرين بما جرى في إيران ومندفعين جراء تساهل السلطات العمومية مع النشاط السري لبعض الشخصيات الإسلامية بغرض محاربة التيار اليساري. كان هذا يجري خاصة في الجامعات وفي بعض المساجد، وكانت نتيجته تمرد جماعة بويعلو المسلح.

لكن العامل الأبرز في التغيير سيكون ما ستشهده أسعار النفط التي ستعرف تدهورا دراميا ابتداء من سنة 1986، وهذا ما سوف تتجم عنه أزمة بنيوية تهدد الاستقرار والتنمية. حيث سيجري تقليص متسارع في النفقات العمومية التي كانت هي مصدر تحريك جميع القطاعات، مما أدى إلى تأثر مباشر في تمويل المواطنين بالسلع الأساسية. وأدى هذا إلى حدوث اختلال كبير في موازنة الدولة، مما دفع نحو البحث عن مصادر تمويل خارجية باللجوء إلى الاستدانة الواسعة. ولم يكن هذا الحل كافيا من حيث أنه لم يستطع تغطية حاجيات البلاد. فكان إيذانا لحدوث انفجار اجتماعي نتيجة للتلملم الكبير الذي صار سمة الشارع الجزائري، عبر ما عرف بـ"حوادث أكتوبر 1988"، التي عصفت ببنية النظام السياسي في عمومها و دفعت الرئيس الشاذلي بن جديد إلى إطلاق سلسلة من الإصلاحات على المستوى السياسي والاقتصادي، بدأها بتبني دستور جديد في 23 فيفري 1989، ثم فتح المجال أمام الأحزاب السياسية والقطاع الخاص، والانفتاح الإعلامي الذي استثنى الإذاعة والتلفزيون.

لكن الحدث الأبرز تمثل في ما أسفرت عنه الانتخابات البلدية المنظمة في شهر جوان 1990 والتي فاز بها حزب إسلامي (الجهة الإسلامية للإنقاذ) ب خطاب سياسي جد مستقطب أساسه وهدفه إقامة "دولة إسلامية" وعدم

الاعتراف بالمؤسسات المدنية القائمة من خلال رفع شعار: "لا ميثاق لا دستور". كان هذا الفوز بمثابة صدمة كبيرة وكان يجب إيجاد طريقة ما للتعامل معه. لقد كان الأمر ينبئ بصدام وشيك خاصة في ظل الشحن والتجنيد الكبيرين اللذين كانا مجال تميز الإسلاميين، ودفعهم إلى المواجهة مع النظام السياسي والجيش. وسوف يتحقق هذا من خلال العصيان المدني الذي لجأت إليه "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في جوان 1991، كان من نتائجه مواجهة جد عنيفة وإلقاء القبض على قادة الحزب. ولكن "اللعبة" السياسية استمرت بالسعي إلى تنظيم انتخابات تشريعية كانت هي أيضا موضوع هذه المواجهة والتي تقرر تنظيمها -بعد تأجيلها- إلى شهر ديسمبر 1991، كانت نتائجها كما نتائج الانتخابات البلدية فوزا ساحقا "للجبهة الإسلامية للإنقاذ". لقد أثار هذا الفوز قلق قوى سياسية واجتماعية عديدة تم التعبير عنه من خلال المسيرة المليونية التي نظمها "جبهة القوى الاشتراكية" والتي اعتبرت، إلى حد ما، سببا في إيقاف المسار الانتخابي ودفع الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الاستقالة وتعويضه بـ"المجلس الأعلى للدولة" الذي عين على رأسه أحد قادة الثورة الجزائرية هو "محمد بوضياف". هذا الأخير اتجه سريعا إلى اعتماد سياسة القبضة الحديدية بدعم من الجيش ضد "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" التي حلت سريعا. كان هذا التوجه مبررا قويا للتيار المتشدد للدخول في تمرد شامل من أجل إسقاط النظام بواسطة القوة، ما يعني دخول البلاد في دوامة مواجهة أمنية كان من نتائجها عشرات الآلاف من الضحايا وخسائر بأكثر من عشرين مليار دولار.

هذه الأزمة ستعني أيضا دخول الدولة الوطنية في أزمة شرعية من حيث عدم القدرة على الارتباط بالمجتمع، نظرا للرفض المعبر عنه خلال الانتخابات السابقة. وهو ما يعني ضرورة البحث عن طريقة لإعادة صياغة النظام السياسي، وكان الاختيار هو الاستئجار بوزير خارجية الجزائر خلال المرحلة البومدينية "عبد العزيز بوتفليقة". وهذا يعني السعي إلى إحياء شرعية سياسية، والتوجه نحو بناء توافق وطني وإجماع سياسي على مشروع مجتمعي.

بدا النظام السياسي في محاولته لإعادة بناء الشرعية أنه يعول على نجاحه النسبي في ما أطلق عليه محاربة الإرهاب والتوجه نحو فك العزلة وجلب الاستثمارات الأجنبية عبر نشاط دبلوماسي مكثف. لقد كانت الجزائر مثقلة بما خلفته سنوات المواجهات الأمنية الحادة والشلل الاقتصادي. لقد كان يدرك أن استعادة العلاقة مع المجتمع هو أمر جد ملح، نظرا لحالة الأزمة العميقة التي حمل مسؤوليتها، وأيضا للنهاية الدرامية للرئيس الراحل "محمد بوضياف"، وكذلك استقالة الرئيس "اليامين زروال".

2-3- عبد العزيز بوتفليقة: أي مشروع:

انتخب عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 بعد انسحاب بقية المنافسين له. كانت الأسئلة تطرح باستمرار حول طبيعة المشروع السياسي الذي يريده الرئيس، خاصة في وضع عام سمته سيطرة الجيش على كل مفاصل الدولة والمجتمع جراء تداعيات الوضع الأمني الذي ساد البلاد منذ سنة 1992.

بدا أن الرئيس يتحرك على عدة جبهات في محاولة منه لضبط الوضع المعقد، فمن الناحية السياسية، اتجه الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى التخلص من إرث الوضع الذي جاء بعد استقالة "الشاذلي بن جديد" وتبعات حل "جبهة الإنقاذ الإسلامية"، من خلال القيام بخطوات عملية تمثلت في اعتماد "المصالحة الوطنية" وهذا بالدفع بمشروع "الوثام المدني"⁽³⁴⁾، الذي عزز الهدنة الموقعة مع "الجيش الإسلامي للإنقاذ"، ثم التوجه إلى العفو الشامل

على كل من حمل السلاح. ولكن وفي نفس الوقت تم الاستمرار في إحكام القبضة الحديدية في التعامل الأمني بتشديد الحصار على الجماعات المسلحة داخل المدن وفي الجبال، وهو المسعى الذي سيحقق نجاحا متواصلا.

لقد كان المشروع السياسي إجمالا بالنسبة لـ"عبد العزيز بوتفليقة" يتجه إلى احتواء ظاهرة الإسلاميين، وخاصة على مستوى الخطاب من خلال الدفع بمعطى تم تجاوزه طويلا يتمثل في "الإسلام المحلي" المعتمد على شبكة واسعة ومنتشرة عبر كامل التراب الوطني، يتمثل في مؤسسة "الزوايا". إسلام يتضمن سمة أساسية من التدين الطهري والزهدي والمتسامح، والذي لا يورط الدين في المساجلات والصراعات السياسية ويرتبط بالمجتمع ارتباطا عضويا، ويعترف بمؤسسات الدولة. وسوف يعبر الرئيس نفسه عن هذا المشروع في خطاب ألقاه في 23 جويلية 2005 في ولاية قسنطينة أثناء قيامه بالشرح والترويج لمشروع "ميثاق السلم والمصالحة"، عندما صرح بوضوح: "لا نريد دولة إسلامية ولا نريد دولة علمانية، نريد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية". إن الأمر في هذا التصريح هو غلق الباب نهائيا أمام أي نقاش سياسي حول هوية الدولة الجزائرية، على الرغم أن المفاهيم المستعملة لم تعد توافق التوجهات الليبرالية الجديدة المنتهجة. وهو إحالة أيضا إلى مباني الدولة كما تم صياغتها قبل وبعد الاستقلال. والأمر ذاته نلاحظه عندما تم إغلاق باب المساجلات فيما يخص مسألة جعل اللغة الأمازيغية لغة رسمية، فبعد تبادل صدامي بين المطالب الأمازيغية والسلطة الحاكمة، وخاصة مع الأحداث العنيفة والطويلة التي كانت تشهدها منطقة القبائل، تم إقرار هذه اللغة كلغة وطنية وهذا ما حقق نوعا من الرضا المتبادل.

ثم كان التوجه العام لهذه السياسة والذي يحيل إلى تبني الدولة للمطالب الاجتماعية للمواطنين وعدم تركها تخرج عن تحكمها، كما يلاحظ على سبيل المثال في تجنيد قوات الأمن والجيش أثناء حدوث كوارث طبيعية. لقد شجع هذا التوجه الطفرة النفطية غير المتوقعة ابتداء من سنة 2001، التي سمحت بالاستجابة لجميع مطالب قطاعات المجتمع مما أدى إلى تحسن جد ملحوظ في مستوى المعيشة.

3- الدولة الوطنية بين التهديدات وضرورة الإصلاح:

إن أكبر مشكلة واجهت الدولة الوطنية في العالم العربي بعد الاستقلال هي مشكلة الشرعية، شرعية الوجود ثم شرعية المؤسسات السياسية. فأما عن الوجود فنعني قيام دولة قُطرية ذات سيادة وتحظى بالاعتراف الدولي وفق متطلبات الشرعية الدولية، ثم في وجود تصور شامل يحيل إلى أولوية الدولة على الأمة. في تعارض مع ما يطرحه التيار الإسلامي على أساس أنه دعوة لإقامة "الدولة الإسلامية" وفق نظرية الخلافة، مثلما كان يتردد في خطابات الشيوخ والدعاة النشطين من حيث أنه واجب شرعي. وأما عن شرعية المؤسسات السياسية، فإن هذا يحيلنا إلى طبيعة النظم السياسية التي حكمت والتي افتقرت إلى العقد السياسي الذي يربط النخبة السياسية الحاكمة مع المجتمع حتى ولو كانت تحظى بشعبية كبيرة. يركز التحليل عند هذا الحد من النقطة على تحقيق أولويات سياسية تنبئ عليها الدولة، والأمر هنا يحيل إلى ضرورة بناء مؤسسات وفق رؤية إصلاحية شاملة تتجاوز المصالح الفئوية الضيقة والتوجهات الإيديولوجية المتباينة، بحيث يؤول الأمر إلى تجسيد عقلانية تنظيمية تؤسس للفردانية والحرية ودولة القانون، أي باختصار ديمقراطية سياسية واجتماعية. وليس الإصلاح هو التقيد بنموذج "مثالي" للاقتداء والاحتذاء، إنما يعني تعديل النظم السياسية والاقتصادية لكي تعمل بطريقة عقلانية تحقق العدالة والفاعلية.

وكما رأينا سابقا فقد تم ترجمة غياب الشرعية في الأزمة البنيوية التي عرفت الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، والتي تظل عواملها موجودة حتى وهي تنفاد الأحداث الدرامية التي تمر بها بعض الدول العربية أو ما سمي بـ"الربيع العربي". وقد تم التعبير عن هذا القلق في خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ليوم الجمعة 15 أبريل 2011 حينما قال: "إن المطلوب اليوم هو المضي قدما نحو تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون وتقليص الفوارق وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وهذا من خلال الاستجابة لكثير من المتطلبات حددها كما يلي: "كما تتطلب دولة عديدة الأركان مهيبية الجانب دولة قادرة على إحلال ثقة أكبر بين الإدارة والمواطنين دولة مرتكزة على إدارة تتمتع بالكفاءة والمصداقية وعلى عدالة لا خضوع لها سوى لسلطان القانون. كما تتطلب بالخصوص تمكين هيئاتنا المنتخبة من الاعتداد بمشروعية لا غبار عليها"⁽³⁵⁾.

لقد أبان الواقع عن صعوبة تطابق الخطاب والأرضية التي يتأسس عليها. ترجع كثير من الصعوبات أساسا إلى بنية المجتمع التي تحكمها نزعة محافظة في العموم. ويتجلى هذا في ضعف النخب في بلورة اقتراحات مقبولة وفي عدم حماس المجتمع على تبني مشروع ليبرالي يجعل العلاقة مع الدولة علاقة تواصلية، بحيث يفتح المجال واسعا أمام المجتمع المدني لكي يلعب الدور الواجب عليه. نتكلم عن هذا ونحن واعون بحساسية المرحلة التي تتميز ببروز طبقة ماركنتيلية صاعدة تمارس دور الوسيط بين الدولة والمجتمع بطريقة انتقاعية محضة لا تراعي ولا تلتزم بمقتضيات المصلحة العامة.

إن الإصلاح ضرورة وليس مجرد حاجة يفرضها تعقد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، إذ لا يمكن أن تظل النزعة المحافظة سائدة في ظل توسع أفق الرؤية لدى الشباب والنساء وفي ظل متطلبات جديدة لم يعد ممكنا التضيق عليها بواسطة القسر والأبوة. إن هذا يستدعي طرح طريقة جديدة في التواصل مع المجتمع قوامها الحوار والاستماع إلى الانشغالات والمطالب. حوار يجب أن يتسم بالوضوح والشفافية والمصداقية، بحيث يكون هدفه التفاعل لأجل وضع تصورات جديدة كفيلة بتقديم حلول عقلانية لا شعبية. بحيث يكون التفكير في الشأن العام أولوية الأولويات، ويكون الخلفية التي ينطلق منها كل عمل سياسي دون أي إقصاء ودون تطرف.

خاتمة

لا تتحقق السياسة إلا عبر توافق اجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع، ولا تكسب الدولة وظيفتها دورها إلا من خلال تعاقد مبني على رضا المحكومين بالحاكم. والدولة الوطنية كما تم تجسيدها على أرض الواقع وكما يفترض أي تحليل موضوعي هي دولة لجميع مواطنيها تسييرها مؤسسات منتخبة وفق القانون. هذا عن المستوى النظري. أما على مستوى الممارسة ووفقا لمباني الدولة الوطنية في الجزائر منذ تبلور مشروعها إبان نشاط الأحزاب السياسية في الحقبة الاستعمارية، فقد بدت فكرة التوافق بديهية نظرا للحاجة إلى التماسك والرغبة المشتركة في تحقيق الاستقلال. وسوف تكون مرحلة حرب التحرير دالة على هذه الرغبة رغم نفور مصالي الحاج (الزعيم التاريخي لحزب الشعب الجزائري) وبحته عن الزعامة. وقد سارت الحكومة المؤقتة إلى غاية فجر الاستقلال في هذا المنحى نسبيا، ولكن ما حدث في مؤتمر طرابلس من انفراط عقد الإجماع وسيطرة فريق على مقاليد السلطة بواسطة القوة وضع حدا لحالة التوافق هذه.

لقد كان الاستقلال تأكيدا على منطق القوة وإلغاء مبدأ التعددية السياسية والاختلاف الإيديولوجي من خلال تكريس النهج الاشتراكي كنهج وحيد للدولة. وقد كان النجاح حليف هذا الخيار نظرا للشخصية الكاريزمية والقوية

التي ميزت القائمين على الدولة، أحمد بن بلة أولا ثم "هوارى بومدين" ثانيا. وقد استمر هذا الوضع إلى غاية الثمانينيات حين خرج الوضع عن التحكم والسيطرة وبرز قوتين مؤثرتين في المشهد السياسي نقصد بهما أنصار المطلب الأمازيغي والتيار الإسلامي. كانت نتيجة هذا التغير هو فتح المجال أمام التعددية السياسية وتبني خيار اقتصاد السوق. ولكن هذه التجربة لم تعمر سوى سنتين فقط، حيث بدا أن التعايش مستحيل بين مشروعين متناقضين، يتعلق الأمر بمشروع وطني جامع منفتح على الحداثة ويقبل باللعبة الديمقراطية على وجه الإجمال ومشروع إسلامي كسب المجتمع نظرا لخطاب العدالة الذي يروج له والذي يرفض اللعبة السياسية في مجملها وما تقرضه مبادئ الديمقراطية. وهنا تدخل الجيش لصالح المشروع الأول ليحسم الصراع، وليبعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ نهائيا من المشهد السياسي. كانت نتيجة هذا الحسم دخول البلاد في أزمة أمنية عاصفة، ورغم محاولات الرئيس اليمين زروال للحل نظرا لرفض قادة "الإنقاذ" الحوار، مما دفع الأوضاع إلى التعقد أكثر فكان الحل الكل-أمني، كما كان يتردد حينذاك، إلى أن يكون سيد الموقف للحسم.

في ذروة هذه المواجهة وبعد النجاح الملحوظ للجيش في التعامل مع الأزمة سواء بالحوار والتفاهم مع تنظيم "الجيش الإسلامي للإنقاذ" أو عبر المواجهة المسلحة التي كانت لصالحه ثم بعد استقالة الرئيس "اليمين زروال"، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في المسلكية العامة للدولة وهذا بفتح المجال أمام الفعل السياسي لكي يلعب دوره. وهنا كان اللجوء إلى "عبد العزيز بوتفليقة" نظرا لحنكته وخبرته السياسية الطويلة. لقد نجح الرئيس الجديد في "إطفاء نار الفتنة" تقريبا بشكل كامل، ولكن هذا النجاح لم يترجم سياسيا من حيث عقلية الرجل ورغبته في المسك بجميع الملفات حتى ولو كان هذا الأمر يتم تحت مؤازرة صورية لما عرف بالتحالف الرئاسي.

إنه بعد مرور أكثر من خمسة عشر سنة من حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لا يزال الوضع يتسم بعدم الاستقرار السياسي، نظرا إلى ضعف الأحزاب وانفصالها عن المجتمع بسبب الضغوطات الممارسة عليها من قبل "السلطة" كما يقال، وعدم وجود مجتمع مدني فاعل أو قل ضعفه نظرا لحالة الاستقطاب الشديد الذي تمارسه هذه "السلطة" بحيث لا يسمح ب بروز سوى ما هو موافق ل نهجها. وما يزال الخيار الشعبوي هو المتبع في معالجة المطالب الاجتماعية والملفات الاقتصادية. وعلى هذا يبدو وضع الدولة وكأنه في مرحلة ما قبل انتقالية حيث أن الحراك السياسي ليس صورة وفيه للحراك الاجتماعي. ورغم قوة الدولة وقدرتها على حسم السجال الإيديولوجي حول طبيعة المؤسسات، إلا أن الوضع العام يظل مرتبطا بشخص الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، وعليه فإن الأمور تبقى مفتوحة على كل الاحتمالات إلى مرحلة بعدية، أي أن مسألة بناء دولة مدنية يؤسس لها توافق عام بين مختلف التيارات السياسية لا تكون رهينة مصالح ضيقة لجماعات نافذة.

الهوامش:

1-Eisenstadt.S, N. la sociologie politique et les expériences de modernisations des sociétés, www.erudit.com.1970/v2/n1/001227ar.pdf, p 26.

2- أنتوني غيدنز (2005)، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، ص 68.

3- العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة السابعة، 2001، ص 5.

4- المرجع السابق، ص 36.

5- المرجع السابق، ص 36.

6- بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى: مؤلف للإعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك البديري، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، 98-99.

- 7- Passerin d'Entréve, A. la notion de l'état, Traduit de l'anglais par Jean R. Weiland, Paris, éditions Sirey, 1969, p 157.
- 8- Weber, Max, le savant et le politique, Paris, U.G.E, 1959, p 108.
- 9- Moreault, F. Citoyenneté et représentation dans la pensée politique de Hannah Arendt, <http://www.erudit.org/revue/socsoc/1999/v31/n2/001511ar.html>.
- 10- بادي برتراند بيرنبوم. سوسيولوجيا الدولة. ترجمة جوزف عبد الله وجورج أبي صالح. بيروت: مركز الإنماء القومي، بدون تاريخ، ص 40.
- 11- سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى، 1988، ص 72.
- 12- المرجع السابق، ص 73.
- 13- المرجع السابق، ص 73-74.
- 14- المرجع السابق، ص 95.
- 15- المرجع السابق، ص 98.
- 16- المرجع السابق، ص 110.
- 17- العروي عبد الله، مرجع سابق ص 129.
- 18- Kaddache, M. Sari, D. l'Algérie dans l'histoire, la résistance politique (1900-1954), Bouleversement socio-économique, Alger, OPU-ENAL, 1989, p 22.
- 19- فيلالي عبد السلام، الجزائر الدولة والمجتمع، دار الوسام العربي، عنابة، 2013، ص 122.
- 20- أومليل علي، الإصلاحات العربية والدولة الوطنية، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 1982، ص 102.
- 21- Harbi, Mohamed, Le FLN (1993). Mirage et réalité, NAQD-ENAL 1993 Alger, p 17-18.
- 22- Sharabi, Hisham. le néopatriarcat, traduction Yves Thorat, éditions Marinoor, Alger, sans date, p 29.
- 23- Ben saada, M. le régime politique Algérien: de la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle. ENAL. Alger, 1992, p 152.
- 24- Ibid. p 144-145.
- 25- Sharabi, Hisham, Op cit p 199.
- 26- Liazou, C. & Autres. Enjeux urbain au Maghrebe. Crises, pouvoir et mouvements sociaux. Paris: l'Harmattan, 1985, p 150.
- 27- Benoune, Mahfoud. El-Kenz, Ali. le hasard et l'histoire. entretiens avec Belaid Abdessalam. tome 1. ENAG éditions. 1990. p 281.
- 28- Hassan, Algeria. histoire d'un naufrage. Alger: Marinoor, 1996, p 52.
- 29- الميثاق الوطني، ص 76-77.
- 30- Benoune, Mahfoud, de la colonisation au développement post-indépendance, une histoire économique et sociale de l'Algérie (1830-1990), édition I.A.I.G Alger, 2009, p 175.
- 31- ibid, p 174.
- 32- ibid, p 176.
- 33- ibid, p 74.
- 34- وصوت الشعب الجزائري "بنعم" بنسبة قياسية بلغت 98.63 بالمائة عقب استفتاء نظم في 16 سبتمبر 1999. وكان هذا الاستفتاء خطوة مهمة في مسار السلم في الجزائر.
- 35- <http://ar.wikisource.org/wiki/>.